مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة
ISSN 3292-5353/E-ISSN 2661-7528
المجلد: 10 العدد:02 - السنة: 2024، ص.ص: 09-32

دراسة وتحليل محددات التضخم في الجزائر للفترة 2000-2022

Studying and analyzing the determinants of inflation in Algeria for the period 2000-2022

د مسعود لشهب، * جامعة 20أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، m.lecheheb@univ-skikda.dz

تاريخ الاستلام:2023-08-19 تاريخ القبول: 2024-01-08

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أهم أسباب التضخم من خلال تحليل لبيانات التضخم وفقا لسيسات المالية والنقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2022، حيث توصلت الدراسةإلى أن العرض النقدي وتطور النفقات العامة وتطور حجم الواردات من بين أهم محددات التضخم في الجزائر

الكلمات المفتاحية: التضخم؛ النفقات العامة؛ السياسة النقدية.

Abstract

This study aims to identify the most important causes of inflation through an analysis of inflation data in accordance with fiscal and monetary policies in Algeria during the period 2000-2022, where the study found that the money supply, the development of public expenditures and the development of the volume of imports are among the most important determinants of inflation in Algeria

Keywords: Inflation;public expenditures; monetary policy.

JEL classifications codes: E31;H5; E52.

*. المؤلف المرسل

مقدمة

عانى الاقتصاد الجزائري بوصفه اقتصادا ناميا منذ أواخر الثمانينات العديد من المشاكل منها الأزمة البترولية سنة 1986 لارتباطه الكبير بقطاع المحروقات وخصوصا النفط الذي يعتبر مصدرا أساسيا للتمويل منذ الاستقلال، وقد سعت الجزائر للخروج من دائرة الاقتصاديات الريعية لهدف أساسي نتيجة للتقلبات التي شهدتها أسعار البترول، ورغم التعافي الذي شهدته أسعار البترول خلال مطلع الألفية الثانية، إلا أنها عاودت الانهيار بشكل واضح خلال سنة 2014 و هو ما أدخل الاقتصاد الجزائري في أزمة مالية خانقة نظرا لعدم وجود بدائل من الصادرات الأخرى، و التي تجلت مظاهرها في ارتفاعات كبيرة للمستويات العامة للأسعار إلى الحد الذي يشكل إعاقة حقيقية لمسار التنمية ما جعل الجزائر تواجه مشكلة التضخم. والجزائر من بين الدول التي تسعى بشتى الطرق لمجابهة ظاهرة التضخم والتخفيض من حدة أثره على التنمية المستهدفة خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية، ما أوجب على السلطات المعنية انتهاج سياسات اقتصادية من أجل التحكم الجيد بظاهرة التضخم والتحكم بمعدلات تطورها.

أ. الإشكالية:

بناءات على ما سبق تتجسد إشكالية الدراسة في التساؤل التالي: **ما هي أهم محددات التضخم في الجزائر؟**

ب. فرضية الدراسة:

يعتبر العرض النقدي وتطور النفقات العامة وتطور حجم الواردات من بين أهم محددات التضخم في الجزائر.

ج. أهداف الدراسة:

الدراسة تهدف إلى تشريح ظاهر التضخم في الجزائر للوقوف على الأسباب الحقيقية وا ٍيجاد الحلول المناسبة لكل سبب من الأسباب.

د. أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تعالج موضوعا هاما في الدول النامية وخاصة في الاقتصاد الجزائري ويتعلق الأمر بتحليل وتفسير تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية نظرا لأهمية ذلك في وضع السياسات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

هـ. منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي و التحليلي في هذا البحث لأنه يناسب الظاهرة موضوع البحث من خلال التعرض لمفاهيم عامة حول التضخم و القيام بتحليل كل من محددات و معدلات التضخم.

أولا: التأصيل النظري للدراسة

لقد حاز موضوع التضخم على اهتمام كبير من طرف الاقتصاديين، لهذا اختلفت تعاريفه، أنواعه، أسبابه، وطرق قياسه باختلاف المفكرين والعلماء وباختلاف المقصود منه والزمن الذي حل فيه، وعلى هذا الأساس قمنا بإدراجهما في هذا المطلب.

1- مفهوم التضخم

إن الحركة التي تعرفها قيمة النقود أو المستوى العام للأسعار من ارتفاع أو انخفاض والتي تكون جراء حدوث تغيرات على مستوى العلاقات الاقتصادية الحقيقية تؤدي إلى

حدوث ظواهر نقدية على مستوى الاقتصاد تعرف بالتضخم، تنعكس آثاره على الأعوان الاقتصاديين محدثا بذلك توازنات جديدة على المستوى الكلي.

مصطلح التضخم يندرج تحت طياته العديد من التعاريف، من بينها:

- يعرف التضخم على أنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في دولة ما، والناجم عن فائض الطلب عما هو معروض من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة . (الزبيدي، 2011، صفحة 31)

- التضخم هو زيادة كمية النقود بدرجة تنخفض معها قيمة النقود، أي ارتفاع مستوى الأسعار، أي هي عبارة عن نقود كثيرة تطارد سلع قليلة. (أحمد، 1992، صفحة 201)

- ويعرف أيضا على أنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، ويترتب عليه تدهور القوة الشرائية للنقود، بعبارة مختصرة غلاء الأسعار ورخص النقود، أو هو زيادة في الطلب الكلي بنسبة أكبر من الزيادة في العرض الكلي. (المصري، 2009، صفحة 7)

- التضخم هو كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار، أي هو فائض النقد عن فائض السلع والخدمات بصورة دائمة ومستمرة. (عناية، 2000، صفحة 14)

انطلاقا مما سبق نستخلص أن التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار والذي يتسبب في تدني القدرة الشرائية لوحدة النقد.

2- أنواع التضخم

يعتبر التضخم من المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها دول العالم في الوقت الراهن، وهذا ما جعل الاقتصاديون يبحثون في هذه الظاهرة على أنواعها المختلفة مما أدى إلى تصنيفها وفقا لمعايير مختلفة نذكرها فيما يلي:

1- معيار تحكم الدولة في جهاز الائتمان :يندرج تحت هذا المعيار ثلاث اتجاهات تضخمية ترتبط ارتباطا وثيقا بمدى تحكم وتأثير الدولة في المستويات العامة للأسعار وتتمثل هذه الاتجاهات في:

1- التضخم الطليق (المكشوف)

يتمثل في الإرتفاع المستمر للأسعار والأجور والنفقات التي تتصف حركتها بالمرونة، وتتجلى في إرتفاع عام للدخول النقدية دون أي تدخل من السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات (عناية، 2000، صفحة 57)، أو بعبارة أخرى ترتفع الأسعار بحرية لتحقيق التعادل أو التوازن بين العرض والطلب دون تدخل السلطات النقدية . (داود، 2010، صفحة 163)

2- التضخم المكبوت (المقيد)

يتميز هذا النوع من التضخم بتدخل السلطات الحكومية بمنع المستوى العام للأسعار من الإرتفاع بمعدلات كبيرة، من خلال وضع ضوابط وقيود مباشرة التي تتحكم من خلالها بالتسعير، أي فرض حد أقصى للسعر. (عبدالله، 1999، صفحة 188)

3- التضخم الكامن (الخفي)

ويقصد به زيادة الدخل بشكل غير عادي دون إنفاقه على سلع الاستهلاك، وهذا نتيجة تدخل الدولة بإجراءات مختلفة مثل تحديد كمية السلع المقتناة لكل فرد.

2- معيار حدة التضخم :وفقا لهذا المعيار يمكن التمييز بين الأنواع التالية:

التضخم الزاحف: يسمى أيضا المعتدل، حيث يكون الارتفاع في الأسعار بطيء وخلال فترات زمنية مختلفة ويكون الطلب الكلي معتدلا ويمكن السيطرة عليه وفي بعض

الأوقات تعمل الدولة على تحقيقه من أجل تحفيز الاستثمار. (الوادي، 2010، صفحة 79)

التضخم العنيف: كما تطرقنا سابقا في تعريف التضخم الزاحف أن استمراره على المدى الطويل يخرجه من كونه تضخمازاحفا ليتولد عنه التضخم العنيف أين يكون الإرتفاع في المستوى العام للأسعار بشكل كبير ومستمر، بحيث يشير بعض الاقتصاديين أنه إذا تجاوزت معدلات التضخم لمستوى 5% خلال أربع سنوات متتالية فإن الاقتصاد يكون بصدد التضخم العنيف. (عمير، 2018، صفحة 27)

التضخم الجامح: يعد أكثر أنواع التضخم ضررا على الاقتصاد الوطني وذلك نظرا لارتفاع المستوى العام للأسعار بصورة سريعة ومستمرة بحيث ينجم عنها أثار اقتصادية كبيرة يصعب على السلطات الحكومية الحد منها أو معالجتها في الأجل القصير (حميد، 2015، صفحة 42)، فهو تضخم ترتفع بسببه الأسعار بمعدل كبير جدا ويؤدي في غالب الأحيان إلى الفقدان الكلي للثقة في العملة المحلية والتخلي عنها، فتنخفض قيمة النقود حيث تصبح تافهة جدا وينجم عنه انهيار النظام النقدي وتنهار معه قيمة الوحدة النقدية (شبكة، 2008، صفحة 12).

3- معيار مصدر التضخم :يندرج تحت هذا المعيار الأنواع التالية:

1- تضخم الطلب

يحدث هذا التضخم بسبب الزيادة المستمرة في الطلب الكلي على السلع والخدمات بمعدلات تفوق الزيادة في العرض الكلي، أي أن هذه الزيادة لا تقابلها زيادة في الإنتاج لتغطية فائض الطلب، مما ينعكس ذلك في صورة ارتفاعات مستمرة في المستوى العام

للأسعار، حيث أن الزيادة في الطلب الكلي قد تكون راجعة إلى زيادة احد مكونات الطلب الكلي أو نتيجة الإفراط في الإصدار النقدي. (نجا، 2008، صفحة 291)

2- تضخم التكاليف

يحدث هذا النوع من التضخم بسبب نقص العرض الكلي للسلعو الخدمات الناتج عن زيادة تكاليف الإنتاج الذي يرجع بدوره إلى إرتفاع أسعار ومستلزمات الإنتاج، مما يترتب على ذلك في النهاية إلى إرتفاع مستوى الأسعار. (نجا، 2008، صفحة 292)

3- تضخم مستورد

يقصد به انتقال العدوى التضخمية من الاقتصاد الأجنبي إلى الاقتصاد الوطني عن طريق شراء السلع والخدمات من الخارج، أي إرتفاع الأسعار نتيجة انسياب التضخم العالمي إليها من خلال الواردات (بوخاري،، 2010، صفحة 152)، أي يظهر هذا النوع من التضخم في الاقتصاديات النامية كونها أكثر انفتاحا على العالم الخارجي في اعتمادها الكبير على السلع المستوردة.

ثانيا:منهجية الدراسة الميدانية

1- طبيعة الظاهرة التضخمية في الجزائر

عرف الاقتصاد الجزائري مرحلة انتقالية من الاقتصاد الاشتراكي الموجه نحو اقتصاد لبرالي يقوم على أسس ومبادئ اقتصاد السوق، وذلك بعد أزمة سنة 1986 التي بينت هشاشة الهيكل الاقتصادي في الجزائر حيث أظهرت أن مشاريع التنمية المعتمدة لم تحقق النتائج المرجوة منها، حيث أدى التوسع النقدي الناتج عن هذه المشاريع دون أن يقابله إنتاج لحدوث آثار سلبية على الاقتصاد ومن أهمها التضخم.

1. أسباب التضخم فيالجز ائر

إن دراسة أسباب التضخم لبلد معين هو أمر معقد، لما يستلزمه من التعمق و التحليل الدقيق لآليات التي تحرك الاقتصاد الوطني و علاقة ذلك بالظروف الاقتصاديةو الاجتماعية، بالإضافة إلى حجم التجارة الخارجية للدولة مع سياسات سعر الصرف المطبقة من شأنها أيضا التأثير في الاتجاهات التضخمية، ويمكن تحليل و مناقشة أهم أسباب التضخم في الجزائر إلى أسباب داخليةو أخرى خارجيةو هذا راجع إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يتميز بالتبعية المطلقة للعالم الخارجي بالإضافة إلى أنه اقتصاد ريعي فقط تتوقف أغلب هياكله و أنشطته على المداخيل البترولية التي تتميز بعدم الاستقرار خاصة في السنوات الأخيرة.

1. الأسباب الداخلية للتضخم في الجزائر:

يرى البعض من المحللين الاقتصاديين بأن أهم العوامل التي تتولد عنها الضغوط التضخمية في الجزائر يمكن حصرها في الأسباب التالية:

- **توسع الإنفاق الكلي في الجزائر**

إن من أهم العوامل المسؤولة عن ارتفاع الأسعار في كل الم ا رحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري هي السياسات التوسعية في الاستهلاك و أنماط الاستثمار المعتمدة (الإنفاق الكلي المحلي) ،ويشكل قطاع الأجراء الجزء الأكبر من مستهلكي السلعو الخدمات في البلاد، ومنه تك ون الأجور العنصر الأكثر أهمية في تحديد المستوى العام للطلب الكلي، حيث أن كل زيادة في هذه الأخيرة يكون لها الأثر المباشر على المستوى الأسعار السائدة في الاقتصاد، وذلك نظرا لوجود فترات تأخير مابين الزيادة في الطلب الفعلي الذي تواجهه السوق يوميا، وبين الجهاز الإنتاجي الوطني الذي يتطلب مدة زمنية طويلة حتى

يتكيف مع الطلب الجديد، وفي أغلب الأوقات يكون هذا التجاوب ضعيفا إن لم يكن سلبيا في حالات أخرى، وفي هذه الحالة يتم اللجوء للاستيراد،وهو ما قد يتطلب فترات تأخير أخرى (سعيد، 2006، صفحة 238).

- **توجيه الاستثمار الإجمالي لمشاريع غير الإنتاجية**

خلال الخمسة عشر الأخيرة تركزت أغلب الاستثمارات في الجزائر على مشاريع ثانوية، حيث كانت أغلب الأموال الموجهة للاستثمار يستحوذ عليها قطاع المحروقات الذي له علاقة مباشرة بالسوق الخارجية، ويكون هذا على حساب المشاريع ذات الطبيعة القاعدية أو الإنتاجية على العموم التي كانت الأموال الموجهة إليها لا تزيد عن الثلث من مجمل الإنفاق المحلي في الاقتصاد الوطني (سعيد، 2006، صفحة 239).

- **الزيادة في التكاليف الإنتاجية**

من بين أهم الأسباب المؤدية إلى ارتفاع التكاليف الإنتاجية في الجزائر هو انخفاض مستوى الإنتاجية في القطاعات المختلفة، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وخاصة عندما لا توجد قيود سعرية على المنتجات النهائية، مما يمكن المنتج من نقل التكاليف الإضافية إلى المستهلك في شكل زيادات تراكميةو احتكارية على الأسعار،كما كان لرفع الأجور و الرواتب أيضا آثار هامةو واضحة في إحداث الضغوط التضخمية، حيث وفي الوقت الذي تعاني فيه طبقات واسعة من الشعب الجزائري من تدهور مستمر للقدرة الشرائية للنقود، تسعى الدولة في كل مرة وتحت تأثير الاحتجاجات إلى رفع الأجور سعيا منها لتحسين القدرة الشرائية للمواطنين، دون م ا رعاة للآثار التضخمية لهذه العملية خاصةو أن هذه الزيادة في الجور لا تقابلها زيادة في الإنتاجية،و هذا ما أدخل الاقتصاد الوطني في حلقة مفرغة هي :الأسعار الأجور الأسعار (بلقاسمي، 2018، صفحة 198).و عليه إن آية محاولة للرفع منها يؤثر على تيار الإنفاق الذي يشجع على بروز اتجاهات تضخمية جديدة.

- **عجز الميزانية**

ما يميز نفقات الميزانية في الجزائر أنها في ت ا زيد مستمر مقابل إيرادات محدودة، ولذلك تلجأ الدولة لتغطية هذا العجز المسجل إما عن طريق الإصدار النقدي المباشر كما كان الحال في فترة الاقتصاد الموجه أو عن طريق الدين العمومي وفائض الجباية البترولية مع بداية الم رحلة الانتقالية، هذا العجز المسجل يلجئ السلطات في كثير من الأحيان إلى تغطيته عن طريق الإصدار النقدي الذي لا يقابله أي إنتاج حقيقي وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم وحتى في حال التمويل عن طريق الدين العمومي تضطر الحكومة مع مرور الوقت لمسحه عن طريق فوائض الجباية البترولية والتي خصص لها مع بداية سنة 2000 صندوق خاص عرف بصندوق ضبط الإيرادات. (يحي، 2014، صفحة 82)

- **التوسع النقدي غير المراقب**

لقد تطلبت سياسة التنمية في الجزائر مع بداية السبعينيات من القرن الماضي أموالا باهظة لتحقيق الاستثمارات والمشاريع المسطرة، مما دفع باللجوء للاقت ا رض واستخدام الوسائل الجبائية، وتوسيع الإصدار النقدي حتى بدون مقابل من ذهب وعملة صعبة، وهذا ما أدى إلى زيادة الوحدات النقدية في الدورة الاقتصادية بدون زيادة في السلع الاستهلاكية، الشيء الذي من شأنه أن يدفع الأسعار نحو الارتفاع .(مزارشي، 2007، صفحة 218) وعليه يعتبر التضخم المتولد عن الإصدار النقدي غير المراقب نتيجة منطقية للتضخم.

- **النمو السكاني**

عرفت الجزائر نموا سكانيا كبيرا ونشيطا خاصة بعد الاستقلال حيث وصل معدل الولادات إلى حوالي% 4 سنويا، وهي تصنف من بين أعلى المعدلات في العالم، حيث وصل عدد السكان سنة 2007 إلى حوالي30 مليون نسمة، الذي يدل علىز يادة الطلب

مقابل وجود عرض محدود من النتاج السلعي مما يزيد من حدة التضخم،و عليه كان للزيادة السكانية الدور الرئيسي في ارتفاع حجم الطلب الكلي الداخلي على السلعو الخدمات باعتبار أن الزيادة الجديدة في عدد السكان تولد إنفاقا استهلاكيا جديدا و بالتالي طلب جديد على تلك السلعو الخدمات ومنه التضخم.(achenhou, 1995, p. 5)

- **التخصص في تصدير مادة أولية واحدة**

نظرا لتفرد الاقتصاد الوطني بنوع وحيد من الصادرات المتمثلة في الصادرات البترولية، فإنه يتعرض لموجات تضخمية سواء في حالة انخفاضأسعار ها أو ارتفاعها، حيث يؤدي ارتفاع أسعار البترول لزيادة دخول العاملين في هذا القطاعو ارتفاع احتياطات الصرف في البلدو التي تعتبر من أهم مقابلات الكتلة النقدية مما يؤدي لارتفاع معدلات نموها و بالتالي زيادة الاستهلاكو الطلب الكلي، وفي ظل ضعف الطاقة الإنتاجية الوطنية فان هذا يؤدي لارتفاع الأسعار، ومن جهة أخرى انخفاض أسعار البترول يؤدي إلى زيادة العجز المالي للدولة خاصةو أن الاقتصاد المحلي اقتصاد ريعي مما يؤدي لارتفاع الأسعار في حال تمويل هذا العجز بالتمويل التضخمي أو السحب من صندوق ضبط الإيرادات. (بلقاسمي، 2018، صفحة 203)

- **التخلف (التضخم الهيكلي)**

حاولت الجزائر جاهدة الخروج من دائرة التخلف، فقد تبنت نظام اقتصاد السوق أملا في تحقيق نوع من التقدمو الازدهار، ومع هشاشة البنية التحتية للاقتصاد، فتحقيق التطور أو التقدم يتطلب الأخذ بعين الاعتبار مختلف الجوانب، فتغيير النظام الاقتصادي غير كافي مادامت عوامل التخلف موجودة في هيكل الدولة ذاتها، حيث نجد بعض المناطق تتوفر على مختلف الموارد الطبيعية على عكس مناطق أخرى التي تفتقر إلى ذلك،و على هذا الأساس يضطر السكان إلى الهجرة حيث مكان العمل و توفر المرافق الضرورية و هذا ما يخلق

التضخم الجهوي، وتجنبا لذلك لابد من وجود مبادلات بين مختلف المناطق لكن هذا سيواجه شكل هام ألاو هو نقص الهياكل القاعدية، خاصة النقل سواء للأشخاص أو للبضائع، إذ أن عملية النقل تتطلب تكاليف كبيرة تحمل على سعر البيعو هذا ما يترتب عنه ارتفاع الأسعار، وكما تجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد الجزائري يعاني من ضعف الإنتاجية التي تدل على ضعف في أداة التسيير، أي سوء التسيير في المؤسساتو المتمثل في عدم استغلال الطاقات و الموارد المتاحة بشكل عقلاني ونقص كفاءة القائمين على الجهاز الإنتاجي. (بلقاسمي، 2018، صفحة 202)

2. أسباب الخارجية للتضخم في الجزائر :

إن انفتاح الاقتصاد الجزائري على السوق الخارجية من خلال الواردات من السلع و الخدمات التي تتضمن أوتوماتيكيا التضخم الذي تعاني منه الدول المنتجة لهذه السلع و الخدمات من شأنه أن يزيد من حدة ظاهرة التضخم محليا، وما يساعد على ذلك اختلال مي ا زن المدفوعاتو التذبذبات التي تحدث في سعر صرف العملة المحلية بالمقارنة مع العملات الرئيسية المتداولة في الاقتصاد العالمي دون أن ننسى دور المديونية الخارجية.

- **التضخم المستورد**

ينشأ التضخم المستورد من ارتفاع أسعار الواردات التي تؤثر على الأسعار المحلية، بالإضافة إلى هيكل وطبيعة الوارداتو التي تعكس مدى تبعية الجهاز الإنتاجيو الاستهلاكي في الجزائر إلى الخارج ومن ثم مدى حساسية الاقتصاد الوطني لاستيراد التضخم العالمي، فعلى اعتبار أن الجزائر بلد يعتمد في صادراته على منتج واحدو هو البترول في حين أنه يستورد معظم السلع الأخرى فقد شكل قناة هامة لنقل التضخم العالمي إلى الاقتصاد الوطني.

فالتضخم المستورد في الجزائر يعتبر إما تضخما بواسطة الطلب تغذيه المداخيل الموزعة بعد عملية التصدير، حيث يلبى الطلب الكلي الداخلي المتزايد عن طريق اللجوء للاستيراد لسد العجز الموجود في العرض الكلي المحلي، أو تضخما بالتكاليف محملا في سعر المستوردة المستعملة في عملية الإنتاج أو الاستهلاك، ويتجلى ذلك من خلال صادرات وواردات الاقتصاد الجزائري. ولقد لقي الارتفاع المستمر في حجم الواردات من السلع والخدمات قناة هامة لنقل التضخم العالمي إلى الاقتصاد الوطني عبر التطور السريع في الرقم القياسي للواردات والذي يعطينا صورة واضحة عن تلك الضغوط التي تعرض لها الاقتصاد الوطني جراء ارتفاع الأسعار العالمية، أما أثر الصادرات التضخمي يظهر من خلال استعمال مداخيلها وعوائدها في خلق كتلة نقدية زائدة في الاقتصاد أو من خلال ما تحدثه هذه الأخيرة من ارتفاع في مستوى المداخيل الفردية خصوصا دون وجود مقابل مادي متاح لها في السوق المحلية، أي عدم وجود توافق بين السوق النقديو السوق العيني. إن انفتاح الجزائر على العالم الخارجي عن طريق الواردات يتضمن نوعا من الضغوط التضخمية، وما يمكن قوله عن التضخم المستورد هو أنه موجود مادام هناك تبادل تجاري دولي من جهة ووجود قطبي عالم متقدمو عالم متخلف من جهة أخرى. (شليق، 2012، صفحة 137)

- **تطور حجم المديونية الخارجيةو اختلال ميزان المدفوعات**

الجزائر كغيرها من الدول النامية في دخلت في فخ المديونية الخارجية إثر البرامج استثماريةو الإنمائية طموحة معتمدة بنسبة شبه كلية على رؤوس الأموال الخارجية في شكل قروض مكثفة لا تتناسب ومستوى المردودية الضعيف في الإنتاجو النمو السكاني القوي، مستفيدا من زيادة حصيلة الصادرات المعتمدة على المنتجات النفطية، ومما زاد في ضعف وتبعية الاقتصاد الجزائري هو شبه الهجرة التي حدثت من القطاع الزراعي إلى القطاع

الصناعي، وتعويض النقص الذي حدث في الإنتاج الفلاحي بالاستيراد المتزايد للمواد الغذائية التي عرفت نموا سريعا في أسعارها الدولية، كل هذا جعل حجم المديونية الخارجية للجزائر يتفاقم بسرعة وزاد من وطأة ذلك السقوط الحر لأسعار البترول في السداسي الأول لسنة1986 ، بحيث خسرت الجزائر ما يفوق % 45 من حصيلة إيراداتها السنوية من صادرات البترول خلال الفترة1988 – 1986 ومن ثم حدوث العجز في ميزان المدفوعات. (مزارشي، 2007، صفحة 219)

- **سعر الصرف وتخفيض العملة الوطنية**

قبل نهاية سنة 1988 كانت عملية تحديد سعر صرف الدينار الجزائري تقوم على أساس سلة من أربعة عشرة عملة أجنبية من ضمنها الدولار الأمريكي، بحيث تمنح لكل عملة من هذه العملات ترجيحا على أساس وزنها في التسديدات الخارجية، وبدون الأخذ بعين الاعتبار الوضعية المالية والاقتصادية للبلاد وبدون الاعتماد على فارق التضخم والإنتاجية بين الجزائر والبلدان صاحبة هذه العملات الصعبة، كما تنص عليه نظرية تكافؤ القوة الشرائية . لكن مباشرة بعد إبرام اتفاق الاستعداد الائتماني الأول مع صندوق النقد الدولي تم تحرير نظام الصرف الأجنبي تدريجيا (ربيعة، 2002، صفحة 53)، ونتيجة لذلك تم تخفيض سعر صرف الدينار حيث ارتفع من 5.9 دينار مقابل دولار أمريكي في منتصف سنة1988 ، إلى 9 دنانير في منتصف1990، واستمر هذا التخفيض ليصل إلى 22 دينار في أكتوبر 1991، وبدلالة سعر الصرف الفعلي والحقيقي فاقت قيمة التخفيض في الدينار % 60 خلال الفترة 199 – 1988. (صالح، 2002، صفحة 338)

إن تفاقم نسبة المديونية جعل الاقتصاد الجزائري في مأزق حقيقي ووضع السلطات أمام خيارين لا ثالث لهما: التوقف عن التسديد ومواجهة ما ينتج عن ذلك من مقاطعة تجارية دولية أو الدخول في مفاوضات إعادة الجدولة مع المؤسسات النقدية الدائنةو الرضوخ لشروط

هذه الأخيرة فيما يتعلق بتحرير التجارة الخارجية، وكان أول هدف استعجالي للبرنامج التصحيحي الهيكلي في أبريل 1994 هو التعديل الديناميكي في قيمة صرف الدينار المغالى فيها وجعلها ترضخ لقوى السوق بعد أن كان يمثل أكثر من ثلاث أضعاف قيمته. إن إجراءات تخفيض قيمة العملة التي اتخذت منذ عام 1988 كان لها انعكاسات كبيرة وفورية على أسعار المنتجات المستوردة التي أدت إلى تفاقم المديونية مع بروز معالم التضخم بواسطة التكاليف. أما فيما يتعلق بالنتائج المنتظرة من عملية التخفيض في العملة حسب التحاليل المختلفة للنظرية الاقتصادية، والتي تنص على ارتفاع أسعار الواردات (مقيمة بالعملة المحلية) وانخفاض التكاليف الإنتاجية (مقيمة بالعملة الأجنبية) ، ومنه زيادة القوة التنافسية للبلاد، نجد أن هذه التحاليل لا تنطبق على الاقتصاد الجزائري المتميز بصفة التصدير السلعي الأحادي والمعتمد على المحروقات التي تحدد كميتها وسعرها عوامل خارجية هي منظمة الأوبك والسوق الدولية للبترول على الترتيب . (سعيد، 2006، صفحة 249)

ثالثا– النتائج ومناقشة النتائج:

1– تحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000–2022)

بدأت الجزائر تعرف فائضا في السيولة منذ سنة2000 وذلك بسبب بداية الارتفاع في أسعار البترول، وهو ما يفسر الاتجاه العام نحو الارتفاع لمعدل التضخم في الجزائر و هذا ما يلاحظ من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(1) معدلات التضخم في الجزائر (2000–2022)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل التضخم	0.3	4.2	1.4	2.6	3.6	1.6	2.5	3.5	4.8	5.7	3.9

2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011
7*9*.	4.5	2.4	2	4.3	5.6	6.4	4.8	2.9	3.3	8.5	4.5

المصدر: www.ons.dz و https://www.imf.org/en/Countries/DZA#countrydata

من خلال الجدول أعلاه يمكننا تحليل تحركات معدلات التضخم كمايلي:

- شهد معدل التضخم سنة 2000 بنسبة% 0.3 و هو يعد أدنى معدل تضخم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال،و هذا نتيجة الإصلاحات المتبعة وفعالية السياسة النقدية المنتهجة وضبط الأسعار وتقليص نمو الكتلة النقدية في الاقتصاد ما نتج عنه تراجع مستوى الطلب الكلي

- إن الانخفاض في معدل التضخم سنة 2000 لم يستمر ط ويلا حيث سرعان ما عادا إلى الارتفاع سنة 2001 ليبلغ % 4.2 نتيجة زيادة نمو الكتلة النقدية 2M بنسبة % 22.3بسبب زيادة الأرصدة النقدية الصافية الناجمة عن تحسن أسعار البترول، و الانطلاق في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، لينخفض معدل التضخم إلى % 1.4 سنة 2002 بسبب الانخفاض في الكتلة النقدية إلى% 17.30، ثم شهدت سنة 2003ارتفاعا جديدا في معدلات التضخم حيث بلغ% 2.6 و هذا يمكن إرجاعه لنمو فائض السيولة المصرفية بمعدل% 36.29 . (تقرير بنك الجزائر، 2013، الصفحات 10-12)

- أما في سنة 2004 التي كانت تمثل نهاية المخطط الخماسي فقد شهدت ارتفاع في معدل التضخم إلى % 3.56 بسبب التوسع في الإنفاق العمومي، بالإضافة إلى ضعف الإنتاج الفلاحي الذي تسبب في اختلال بين العرض الكليو الطلب الكلي،وبسبب الصرامة في تطبيق السياسة النقدية عرف معدل التضخم انخفاض نسبي سنة 2005 وصل إلى 1.6 %

- ابتدءا من سنة 2006 أخذت معدلات التضخم في الارتفاع بعد إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، حيث نجم عنه زيادة حجم النفقات العامة التي ضاعفت من عجز الموازنة العامة.

- وفي سنة 2007 وصل معدل التضخم إلى % 3.5 نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية خصوصا الزراعةو أسعار السلع المستوردة، بالإضافة إلى ارتفاع الرواتبو الأجور دون أن يقابلها زيادة في الإنتاجية، كما سجل معدل التضخم ارتفاعا مرة أخرى ليصل إلى % 4.8 و % 5.7على التوالي سنتي2008 و2009نتيجة الأزمة المالية العالمية سنة 2008التي أدت إلى ارتفاع سعر صرف الأورو مقابل الدولار، ما تسبب في ارتفاع أسعار السلع المستوردة (علما أن % 60 من واردات الجزائر تتم بهذه العملة) كون أن الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول للجزائر (ياسين، 2013-2014، صفحة 136)

- عادت وتيرة التضخم للارتفاع سنة2011 و 2012إلى حدود% 4.5 و % 8.5 على التوالي بعدما انخفض سنة 2010 إلى% 3.9 و هذا الارتفاع ا رجع لسببين هما، النمو السريعو ارتفاع الكتلة النقدية إضافة إلى ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة. (تقرير بنك الجزائر، 2017، الصفحات 20-22)

- أما في سنتي2013 و 2014قد تراجع معدل التضخم ليصل إلى% 3.3 و 2.9 %على التوالي و يعكس هذا التراجع التوجه الجديد للسياسة النقدية للجزائر و التي أصبح هدفها استهداف التضخمو التحكم فيه.

- أما سنة2015 وبانخفاض أسعار البترولو استمرار هذا الانخفاض الذي وصل في نهاية 2015 إلى 35 دولار للبرميل، أي أقل من السعر المرجعي المبرمج في قانون المالية لسنة2016 و هو 37 دولار للبرميل، أدى إلى وقوع الجزائر في ضرر مما سيزيد العجز أكثر للميزانية، ولهذا الانخفاض الكبير في أسعار النفط ارتباط وثيق في قيمة العملة الوطنية

خاصةو أن الحكومة عمدت لتخفيض هذه القيمة أكثر من أجل تحقيق جباية بترولية أكبر، هذا الانخفاض في العملة من شأنه رفع معدلات التضخم، حيث سجلت سنة 2015 نسبته 4.8 %،ومع دخول قانون المالية لسنة 2016 حيز التنفيذو الذي تضمن زيادات معتبرة في بعض المواد أهمها الوقودو الذي انعكس على أسعار كل السلعو الخدمات تقريبا، فقد وصل معدل التضخم في 2016 إلى2 % 6.4 .

- في2017 ، واصل التضخم ارتفاعه إلى غاية شهر مارس من سنة 2017 ليبلغ معدله% 7.07 ، تراجعت وتيرة التضخم بشكل طفيف لتبلغ % 5.60 في نهاية2017

و حسب ما جاء في التقرير السنوي لبنك الجزائر 2017 أنه لا يعود تفسير هذه التطورات في معدلات التضخم إلى المحددات الكلاسيكية للتضخم (أي تطور الكتلة النقدية، تغير معدل الصرف، الأسعار العالمية للمنتجات الأساسية، التضخم المستورد...)، ولم تكن الزيادات في الأسعار لاسيما أسعار السلع الاستهلاكية غير الغذائية، التي جرت التضخم متناسبة مع تغيرات هذه المحددات بالفعل:

- ✓ عرفت الكتلة النقدية في2015 و 2016شبه استقرار، ولم ترتفع إلا قليلا خلال سنة. 2017
- ✓ كما لا يمكن للانخفاضات في سعر صرف الدينار، ابتدءا من شهر جويلية 2017، أن تفسر هذه الارتفاعات في وتيرة التضخم، حيث لا تمثل السلع المستوردة سوى ما يقارب % 25 من السلع والخدمات المدرجة في احتساب مؤشر الأسعار عند الاستهلاك.
- ✓ كانت الزيادة في الضريبة على القيمة المضافة جد متواضعة بالتالي تترجم هذه الوضعية ضعف المنافسةو التنظيمو الرقابة على مستوى العديد من أسواق السلعو الخدمات، و التي يتميز البعض منها بتواجد وضعيات مهيمنة

- عرف التضخم في أفريل 2018 نسبة % 4.33 ليعرف بعد ذلك ارتفاعا طفيفا ليصل % 4.82 في أوت2018، ثم تراجعت عند % 4.53 في أكتوبر2018 ، فحسب فئات السلع يعود تراجع وتيرة التضخم أساسا إلى تراجع وتيرة التضخم الخاصة بمجموعة السلع المعملية.

- فيما يخص التضخم المعاين واصلت، الوتيرة السنوية المتوسطة لارتفاع مؤشر الأسعار عند الاستهلاك تباطؤها القوي، لتبلغ للسنة الثانية على التوالي 2 ٪ سنة 2019 ،مقابل 4.3٪ سنة 2018. في ظرف يتسم بأسواق ضعيفة المنافسة وسوء التنظيم الذي تمتاز به العديد منها وعلى عكس توقعات العديد من المراقبين فأن التمويل غير التقليدي (النقدي) للاحتياجات التمويلية للخزينة العمومية على النحو المنصوص عليه في المادة 45 مكرر من القانون 17-10 المؤرخ 11 أكتوبر 2017 لم يؤدي إلى تسارع التضخم سنتي 2018 و2019 حيث شهد مؤشر الأسعار عند الاستهلاك تباطؤ قويا خلال هاتين السنتين. (تقرير بنك الجزائر، 2021، صفحة 146)

- في سنة 2020 عاد مستوى التضخم إلى لارتفاع إلى 2.4 % بع ثلاث سنوات من الانخفاض من 5.6%، 4.3%، 2% خلال سنوات 2017، 2018، 2019 وهو راجع في الأساس إلى التضخم بالنسبة للسلع الغذائية بـ 2.46 %، 1.97 % بالنسبة للمنتجات الفلاحية الطازجة و2.93 % بالنسبة للمنتجات الغذائية الصناعية أما السلع المعملية والخدمات فقد سجلت ارتفاع بـ 5.89% و0.94% على التوالي. (تقرير بنك الجزائر، 2021، الصفحات 142-143)

- شهدت سنة 2021 ارتفاعا دوليا في الأسعار نتيجة لعودة ظهور جائحة كورونا التي أدت إلى ارتفاع أسعار الطاقة وأسعار العديد من المواد الأولية، وخاصة المواد الغذائية. وعليه، ازدادت درجة عدم اليقين للآفاق الاقتصادية العالمية والوطنية .وكما نوقش سابقا في

الفصل الثالث من هذا التقرير، ارتفع التضخم بقوة سنة 2021 .ففي غضون سنة، ارتفع متوسط التضخم السنوي لإجمالي مؤشر الأسعار عند الاستهلاك من 2.61 % في جانفي 2021 إلى 7.23 %في ديسمبر 2021 .ويعتبر هذا المستوى من التضخم المسجل الأعلى خلال السنوات الخمس الماضية. وبلغ التضخم الأساسي، المقدر بمؤشر الأسعار عند الاستهلاك خارج المواد الفلاحية الطازجة والمنتجات المحددة أسعارها إداريا والتي هي بالتالي أقل تأثرا بالعوامل الخارجية، نسبة 6.7 % سنة 2021 مقابل نسبة 4.33 %في العام السابق. (تقرير بنك الجزائر، 2022، صفحة 44)

- في الربع الثالث من عام 2022، مؤشر أسعار المستهلك الوطني العام شهد المتوسط زيادة بنسبة 9.73٪، بزيادة قدرها 1.72 نقطة من النسبة المئوية مقارنة بالربع المماثل من العام 2021. حسب مجموعات من المنتجات، ومستوى سعر مجموعة "الأغذية والمشروبات غير الكحولية" سجلت تسارعا بنسبة 13.38 ٪ في الربع الثالث من عام 2022 مقابل 11.48٪ في الربع الثالث من عام 2021. أيضا، لوحظ زيادة لمجموعة "متنوعة" التي أظهرت تباينا في مستوى السعر بنسبة 11.34 ٪، مقابل 10.79٪ في الربع نفسه من العام السابق. أما بالنسبة للمجموعة "التعليم والثقافة والترفيه"، ارتفع مستوى الأسعار بنسبة 14.61 ٪ في الربع الثالث من عام 2022، مقارنة بـ 9.63 ٪ في الربع الثالث من عام 2021. انزلاق ربع سنوي، مؤشر متوسط أسعار المستهلك الوطني العام ملحوظ بزيادة قدرها 0.89٪، بتباطؤ قدره 2.82 نقطة مقارنة بالربع السابق. (bank of algeria, 2023, p. 31)

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- يعتبر التضخم في الجزائر تضخما نقديا ومنه يمكن علاجه عن طريق السياسة النقدية، حيث اتضح تعدد أسباب التضخم في الجزائر وأنه يعود بالأساس لأسباب هيكلية راجعة لتخلف القطاع الإنتاجي الجزائري وعدم مرونته واعتماده على مداخيل المحروقات و هذا ما يحد من فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر.

- يعتبر كل من العرض النقدي وتطور النفقات العامة وتطور حجم الواردات مسببات التضخم في الجزائر، أي أن زيادة الكتلة النقدية تصاحبها زيادة في كل من الإنفاق الحكومي و الواردات، كما أن معالجة التضخم في الجزائر لا تعتمد فقط على الأدوات النقدية كضبط كميات النقود وإنما يعتمد هو الآخر على ضبط الواردات ومن ثم التحكم في سياسة التجارة الخارجيةو هذا ما يؤكد صحة الفرضية.

للحد من زيادة معدلات التضخم في الجزائر يوصى اتباع التوصيات التالية:

- ✓ العمل على تعزيز رقابة بنك الجزائر على البنوك؛
- ✓ يجب على الاقتصاد الجزائري التخلص من التبعية لقطاع المحروقات كون النفط ثروة زائلة، وتنويع موارد الدولة حتى تتجنب الجزائر الصدمات الخارجية السلبية (تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات) ؛
- ✓ التوقف عن أي إصدار للنقود بدون مقابل؛
- ✓ التقليل من الاستيراد ومحاولة تعويض الواردات بالمنتج المحلي قدر الإمكان للتخفيف من حدة التضخم المستورد الذي يساهم في ارتفاع معدلات التضخم المحلية؛

- ✓ الإسراع في تطبيق برامج إعادة الهيكلة الاقتصادية، من أجل الخروج من الحلقة المفرغة التي يد ور فيها الاقتصاد الجزائري نظرا للظروف التي تمر بها البلاد.

قائمة المراجع:

achenhou, m. b. (1995). *inflation dévaluation marginalisation.* Alger: dar echrifa.

bank of algeria. (2023). *tendances monetaires te financieres.* alger: bank of algeria.

تقرير بنك الجزائر. (2017). *التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر*. الجزائر: بنك الجزائر.

تقرير بنك الجزائر. (2021). *التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر 2020*. الجزائر: بنك الجزائر.

تقر ير بنك الجزائر. (2021). *التطور الاقتصادي والنقدي 2019-2020*. الجزائر: بنك الجزائر.

تقرير بنك الجزائر. (2022). *التطور الاقتصادي والنقدي 2020-2021*. الجزائر: بنك الجزائر.

تقرير بنك الجزائر. (2013). *وضعية الاقتصاد العالمي وتطور الاقتصاد الكلي في الجزائر*. الجزائر: بنك الجزائر.

تومي ربيعة. (2002). *نمذجة سعر الصرف الاسمي في المدى الطويل باستعمال طريقة التكامل المشترك مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير*. الجزائر، الجزائر: حامعة الجزائر.

تومي صالح. (2002). *النمذجة القياسية للتضخم في الجزائرخلال الفترة 1988 -2000 أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير*. الجزائر، الجزائر: جامعة الجزائر.

حسام علي داود. (2010). *مبادئ الاقتصاد الكلي* (الإصدار الأول). عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

حسين بن جابر سالم الزبيدي. (2011). *التضخم والكساد* (الإصدار الأول). الأردن: مؤسسة الوارق للنشر والتوزيع.

حشيش عادل أحمد. (1992). *أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي*. بيروت، لبنان: الدار الجامعية.

خالد أحمد سليمان شبكة. (2008). *التضخم وأثره على الدين* (الإصدار الأول). الأسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي.

رفيق يونس المصري. (2009). *أثار التضخم على العلاقات التعاقدية في المصارف الإسلامية والوسائل المشروعة للحماية* (الإصدار الثاني). مصر: دار المكتبي.

سمية بلقاسمي. (2018). *إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الإحصائي على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير*. باتنة الجزائر: جامعة باتنة 1.

شلوفي عمير. (2018). *التضخم والنمو الاقتصادي تقدير عتبة التضخم دراسة قياسية مقارنة لدول المغرب العربي 1980 – 2014 ،*. تلمسان، الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد.

عبد الجليل شليق. (2012). *استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر – 1990 –2009* مذكرة ماجستير في *العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير*. المسيلة، الجزائر: جامعة المسيلة.

عبد الله قوري يحي. (2014). محدادت التظخم في الجزائر دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدارالذاتي المتعدد الهيكلية. *مجلة الباحث* (14)، 82.

عبد الله ياسين. (2013–2014). *دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية دراسة حالة الجزائر* مذكرة ماجستير في *العلوم الاقتصاديةكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير* (الإصدار 136). وهران، الجزائر: جامعة وهران.

عقيل جاسم عبدالله. (1999). *النقود والمصارف* (الإصدار الثاني). عمان، الأردن: دار مجدلاوي للنشر.

غازي حسين عناية. (2000). *التضخم المالي*. الإسكندرية، مصر: مؤسسة شباب الجامعة.

فتيحة مزارشي. (2007). *تحليل دور السياسة النقدية في ضبط معدل التضخم دراسة حالة الجزائرمذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية*. سطيف، الجزائر: جامعة فرحات عباس.

لحلو موسى بوخاري،. (2010). *سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، دراسة تحليلية قياسية للآثار الاقتصادية* (الإصدار الأول). بيروت، لبنان: مكتبة حسن العصرية.

محمد أحمد السريبتي، علي عبد الوهاب نجا. (2008). *مبادئ الاقتصاد الكلي*. الأسكندرية، مصر: الدار الجامعية.

محمود حسين الوادي. (2010). *النقود والمصارف* (الإصدار الأول). عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

مقراني حميد. (2015). *أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر 1988-2012، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير*. بومرداس، الجزائر: جامعة محمد بوقرة.

هتهات سعيد. (2006). *دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية*. ورقلة، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح.